A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/8/39
28 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

بنن*

* صدر سابقاً تحت الرمز A/HRC/WG.6/2/L.5، وأُدخلت عليه تنقيحات طفيفة على أساس التغييرات التحريرية التي أجرتها الدول عن طريق إجراء الرجوع إلى جهة الاختصاص. ويُعمّم المرفق كما ورد.

(A) GE.08-14039 170608 180608

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة.....	١-٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥-٥٥	٣
ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....	٥-٧	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....	٨-٥٥	٥
ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات.....	٥٦-٥٨	١٧

مرفق

تشكيلة الوفد ٢٠

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الثانية في الفترة من ٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق ببنن في الجلسة الخامسة المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد ترأس وفد بنن السيد هونوري أكبومي، مدير الديوان بوزارة العدل والتشريعات وحقوق الإنسان في بنن. ويمكن الاطلاع على تشكيلة الوفد، الذي يتألف من ٨ أعضاء، في المرفق الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق ببنن في جلسته التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان المجموعة التالية من المقررين (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق ببنن: نيكاراغوا ومدغشقر وألمانيا.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق ببنن:

(أ) تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG.6/2/BEN/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/2/BEN/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/2/BEN/3).

٤- وأُحيلت إلى بنن عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة أسئلة أعدتها سلفاً الدانمرك، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، قدّم السيد هونوري أكبومي، مدير الديوان بوزارة العدل والتشريعات وحقوق الإنسان في بنن، تقرير بنن الوطني. وقال إن بنن تؤيد المثل العليا لمجلس حقوق الإنسان تأييداً كاملاً، وتقر بأهمية الاستعراض الدوري الشامل في بلوغ الأهداف العالمية الرامية إلى النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحقوق في التنمية، فضلاً عن تقييم حالة حقوق الإنسان. ورحب بالفرصة المتاحة لإجراء حوار بناء سيساهم في تعزيز التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ جميع الصكوك القانونية الدولية التي أصبحت بنن طرفاً فيها، مضيفاً أن بنن مستعدة لسد أي ثغرة يمكن أن تكون قائمة. وقال إن عملية صياغة التقرير الوطني كانت ثمرة مشاورات موسعة، شملت جميع مكونات المجتمع المدني وهياكل الدولة. فالمؤتمر الذي ضم جميع القطاعات في البلد، والذي عقد في كوتونو في الفترة من ١٩ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠، سمح لبنن باستهلال حقبة تسودها الديمقراطية استناداً إلى نظام شامل متعدد الأحزاب. وقد أدى هذا التوجه الجديد إلى إنشاء إطار قانوني فضلاً عن هياكل سياسية ومؤسسية تفضي تدريجياً إلى إرساء سيادة القانون ونظام ديمقراطي تعددي. ومن

ثم اعتمدت بنن دستوراً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وأصبحت تدريجياً منذ ذلك الحين طرفاً في معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتعهدت بالتعاون مع الهيئات المشرفة على هذه الاتفاقيات ومع شتى الآليات ذات الصلة. ولكي تقوم بنن بمتابعة التزاماتها الدولية، شرعت في تعزيز الإطار المعياري والمؤسسي من أجل إعمال حقوق الإنسان وذلك بالرغم من كون الموارد المتاحة لها محدودة. وفي هذا السياق، ينص الدستور المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ على أن المعاهدات الدولية التي صدّقت عليها بنن الأولوية على التشريعات والمعايير التنظيمية المحلية. وقد اتخذت بنن أيضاً تدابير قانونية أو تنظيمية لإدراج الصكوك الدولية في القوانين المحلية وللأخذ بالتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. وهذا ما حدث بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية والأسرة في عام ٢٠٠٦، وقانون الطفل في عام ٢٠٠٧، والقانون المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال في عام ٢٠٠٦، وقانون الأحزاب السياسية، والإصلاح الذي تناول النصوص المتعلقة بالجرائم المرتبطة بوسائط الإعلام.

٦- واستطرد قائلاً إن الإطار المؤسسي قد تعزز باستحداث العديد من المؤسسات والهياكل الرامية إلى ضمان النهوض بحقوق الإنسان واحترامها، مثل المحكمة الدستورية، والهيئة العليا للإعلام السمعي والبصري والاتصالات، ومحكمة العدل العليا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ الصكوك القانونية الدولية، واستحداث هيئات قضائية جديدة، واللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل، والوسيط لدى رئاسة الجمهورية، ووحدات الشرطة لحماية الأحداث. وقد اتخذت بنن أيضاً عدداً من التدابير ترمي إلى حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، عن طريق جملة أمور منها مجانية التعليم في مرحلتي التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي؛ وبرنامج لتوفير التمويل الصغير لمن هم أكثر فقراً؛ وإصدار قانون يتعلق بوضع السلطة القضائية في بنن؛ وتوفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال حتى سن الخامسة، وهي الخطوة التي تعززت بإطلاق حملة لتوزيع ناموسيات معقمة للحوامل والمرضعات. ومضى يقول إن مشاركة بنن المنتظمة في عمل مجلس حقوق الإنسان، وتقديمها التقارير الدورية لهيئات المعاهدات، وتنفيذها توصيات هذه الهيئات، هي أمور تساعد كلها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشارت بنن أيضاً إلى أن تقدماً كبيراً قد أحرز في إطار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من الحقوق الأساسية. ولضمان الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق، اعتمدت بنن عدة استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر والتخفيف من وطأته، مثل الوثيقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية النمو للحد من الفقر ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وتعكس هاتان الوثيقتان رؤية الحكومة وأولوياتها في مجال تعزيز إطار الاقتصاد الجزئي والحكم الرشيد وتمكين الفقراء من المشاركة في عمليتي صنع القرار والإنتاج. ففيما يتعلق بالحق في التعليم والثقافة، اعتمدت بنن، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، رسالة بشأن سياسة التعليم من أجل ضمان توفير التعليم للجميع من الآن إلى عام ٢٠١٥، وذلك تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. أما فيما يتعلق بالحق في السكن، فإن اعتماد القانون رقم ٢٠٠٧-٠٣ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن الأراضي الزراعية سيسمح بتحسين نظم حيازة الأراضي. وعلاوة على ذلك، تنوي الدولة بناء مساكن اجتماعية، وهي بصدد صياغة سياسة وطنية للأراضي. وفيما يخص منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فقد أصبحت بنن، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وشرعت، عملاً بأحكام هذا البروتوكول، في إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب. وقال رئيس الوفد إن بنن مستعدة لاستقبال اللجنة الفرعية لمنع

التعذيب خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وأضاف أن بنن قد عملت، فضلاً عن ذلك، على إعادة تأهيل ضحايا أعمال التعذيب التي اقترفت إبان النظام الثوري وعلى منحهم تعويضات.

٧- وذكرت بنن أيضاً أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرز، هناك تحديات جمة لا يزال يتعين التصدي لها. وبالتالي، فإن عملية الاستعراض هذه تتيح فرصة لبنن لتوجيه نداء للتعاون الدولي من أجل معالجة أوجه القصور العديدة التي تعتري عملية تنفيذ جميع الصكوك الدولية وللمضي قُدُماً في مسيرة التصديق على الصكوك ذات الصلة. وبفضل مساهمة الوفود، سيتيح النظر في التقرير الوطني فرصة لبنن لتعزيز التزامها بالامتثال لتعهداتها الدولية وإيجاد حلول لسد تلك الثغرات.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

٨- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب تقديم التقرير، أدلى ٤٠ وفداً ببيانات أشادوا فيها بنوعية العرض الذي قدمته بنن وبنوعية تقريرها الوطني.

٩- فقد لاحظت الجزائر باهتمام الجهود التي بذلتها بنن في مجال مكافحة الفقر وتحديد المحاور ذات الأولوية في إطار الاقتصاد الجزئي وإرساء أسس الحكم الرشيد وتمكين الفقراء من المشاركة في عمليتي صنع القرار والإنتاج. ومع ملاحظة أن الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق هو شاغل مشروع يستدعي دعماً دولياً مستداماً، فقد استفسرت الجزائر عن الشكل الذي ترغب بنن في أن تقدم لها المساعدة في إطاره. كما استفسرت عن التدابير التي اتخذت للتوصل إلى توفير التعليم المجاني والإلزامي والتصدي لمشكلة الأمية. وأوصت الجزائر بالنظر في إمكانية توسيع مجانية التعليم إلى غاية المرحلة الثانوية بدعم دولي هادف؛ ومواصلة الحملة الإعلامية الرامية إلى التشجيع على زيادة إلحاق الفتيات بالمدارس.

١٠- ورحبت البرازيل بإقامة مؤسسات جديدة ترمي إلى حماية حقوق الطفل والنهوض بها، وكذلك بوضع خطة لتعزيز السلطة القضائية والنظام القضائي. وفيما يتعلق بحالة عمالة الأطفال، لاحظت البرازيل أن الأطفال العاملين في المنازل كثيراً ما يقعون ضحايا المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وناشدت المجتمع الدولي تقديم دعم تقني ومالي لبنن من أجل تحسين الآلية الوطنية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. وأوصت البرازيل بنن باتخاذ خطوات بغية تعزيز مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان والسعي للحصول على دعم المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بمسألة إمدادات المياه، استفسرت البرازيل عن التدابير العملية التي تعكف بنن على اتخاذها لزيادة عدد البيوت التي تصلها المياه الصالحة للشرب في العام القادم، وذلك تماشياً مع هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

١١- وأشادت بلجيكا بالجهود التي تبذلها بنن لتحسين حالة حقوق الإنسان، ولا سيما بالعمل على حماية الأطفال، ورحبت بالتقدم المحرز من حيث معدل الالتحاق بالمدارس. وذكرت أن بنن هي أحد البلدان التي دخلت في شراكة مع بلجيكا منذ عام ٢٠٠٢. ولاحظت أن ثمة مسألتين مثيرتين للقلق هما ارتفاع معدل سوء تغذية الأطفال ووجود تقارير تتحدث عن الاتجار بالأطفال. وسألت عما إذا كانت أزمة الغذاء العالمية لن تسفر على الأرجح عن تفاقم حالة السكان وعن التدابير التي تنوي بنن اتخاذها لحماية السكان. وأوصت بلجيكا بنن بتكثيف الجهود التي تبذلها لتقديم الدعم والمساعدة المادية لأكثر الأسر تهميشاً وأقلها حظوة من أجل كفالة حقوق الأطفال

على نحو فعال وذلك بتوفير مستوى معيشي كاف وإعمال الحق في التعليم. وسألت أيضاً عما إذا كانت بنن تنوي إعادة النظر في المادة ٨٨ من القانون الجنائي وأوصت في هذا الصدد بأن تنظر بنن في إمكانية نزع صفة التجريم عن العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين المثليين الراشدين.

١٢- ورحبت الصين بالدورات التدريبية التي تُنظّم للقضاة ومسؤولي النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين، وهو النشاط الذي يفضي إلى إذكاء وعي الناس بالحقوق القانونية وبحقوق الإنسان ويتيح أيضاً إطاراً مرجعياً مفيداً للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في البلدان النامية. ولاحظت مع التقدير شتى المشاريع والخطط والتشريعات التي وضعتها الحكومة لحماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمعوقين. ورحبت أيضاً بالتدابير الرامية إلى القضاء على الأمية وتوسيع نطاق التعليم الإلزامي ودعت بنن إلى تقديم معلومات مفصلة عن التدابير الرامية إلى تحسين الأوضاع في السجون وتعزيز حماية المعوقين والأطفال.

١٣- ولاحظت الفلبين أنه بالرغم من التحديات والقيود، فقد أحرزت بنن تقدماً كبيراً لرفع مستوى معيشة سكانها وتمتعهم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فقد لوحظ حدوث زيادة في المعدل العام لتسجيل البنات والبنين في المدارس وفي النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تحصل على المياه الصالحة للشرب. وطلبت الفلبين من بنن تقديم مزيد من المعلومات عن لجان القرى التي أنشئت لمكافحة الاتجار بالأطفال وعن هيكلية هذه اللجان المحلية والأهلية وتشكيلتها وولايتها وتأثيرها. وشجعت الفلبين أيضاً بنن على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس وأشادت بالتدابير والتشريعات التي سنتها بنن من أجل حماية حقوق الفتيات والنساء. وشجعتها أيضاً على مواصلة تعزيز الآليات والسياسات الوطنية للحماية من أجل النهوض بحقوق النساء والفتيات، وهنأتها على كونها من الدول التي ألغت عقوبة الإعدام في الواقع العملي.

١٤- ونظر الاتحاد الروسي بإيجابية إلى اختيار بنن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وإلى الجهود التي تبذلها لمكافحة الفقر. ولاحظ التحديات المشار إليها في التقرير الوطني، مثل تحسين الأوضاع في السجون، وحظر التعذيب، وتطوير التعليم، والقضاء على التمييز ضد النساء، وتوفير حماية شاملة لحقوق الأطفال. وأشار إلى الصعوبات التي واجهتها بنن في تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، وشدد على ضرورة تعزيز التعاون مع الإجراءات الخاصة، واستفسر عما إذا كانت بنن قد طلبت مساعدة تقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل تحسين وفائها بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. واستفسر أيضاً عما إذا كانت بنن تنوي الأخذ بتشريع يحظر العقوبة البدنية للأطفال وعن التدابير التي يجري اتخاذها للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر في صحة المرأة.

١٥- ونوّهت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمشاورات التي أجرتها بنن تحضيراً لإعداد التقرير الوطني وأشارت إلى التدابير التي اتخذت بغية تحسين الظروف المعيشية للسكان. ولاحظت أن بنن قد شهدت استقراراً سياسياً، مشيرةً كذلك إلى عقد المؤتمر الوطني البنيني. وذكرت أن الإنجازات التي تحققت في بنن قد أثارت اهتمامها ولاحظت مع التقدير أن قانون الأحوال الشخصية والأسرة قد كرّس مبدأ مساواة جميع الأطفال أمام القانون بغض النظر عن نسبهم. ونوّهت بمنح بنن قروضاً للنساء الفقيرات لضمان استقلالهن المالي عن طريق مزاولتهن أعمالاً مجزية. وطلبت أيضاً معلومات عن مسألة الاتجار بالأطفال وعن التدابير الإضافية التي اتخذتها بنن في هذا الصدد.

١٦- وأشارت غينيا إلى أن بنن، باعتبارها بلداً نامياً، في حاجة إلى تلبية متطلبات خاصة لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها من أجل تدعيم آلياتها وتعزيز قدرتها على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وقالت إنه يجدر بالمجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان مساعدة بنن في الجهود التي تبذلها لمكافحة الفقر والقضاء على التفاوت الاجتماعي. وتساءلت عن الدور الذي يقوم به الملك في تسوية النزاعات في البلد.

١٧- ورحبت مالي بالجهود التي تبذلها بنن من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، واستفسرت عن الأسلوب الذي تعتزم بنن العمل به لمعالجة مسألة الأمية، ولا سيما في أوساط النساء، وعن التدابير المزمع اتخاذها للقضاء على الاتجار بالأطفال. وأوصت المجتمع الدولي بمساعدة بنن في تنفيذ سياستها في مجال حقوق الإنسان.

١٨- ولاحظت كندا مع التقدير أن بنن تأتي في مقدمة البلدان الأفريقية التي تحترم حرية التعبير والصحافة، وأنها لا تزال مع ذلك، ورغم الجهود التي تبذلها، بلد منشأ وعبور ومقصد لضحايا الاتجار بالأشخاص. وأوصت كندا بنن بتطبيق القوانين القائمة بشكل أفضل فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال والبشر. وأشارت إلى القلق الذي أعربت عنه لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بخصوص مزاعم استمرار شيوع التعذيب والإفلات من العقاب، وأوصت بنن بتصنيف التعذيب كفعل جنائي وفقاً للمادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب، والنص على أن إطاعة أوامر الرؤساء لا تبرر ممارسة التعذيب. كما أوصت كندا بنن بالتحقيق في مزاعم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة وتقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى العدالة، تماشياً مع المعايير الدولية. وفيما يتعلق بالشواغل التي أثارتها لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إزاء استمرار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أوصت كندا بنن بتسريع وتعزيز الجهود التي تبذلها لوضع قوانين وسياسات للتصدي لهذه الممارسة. وأوصت كندا أيضاً بأن تشرع بنن، على سبيل الأولوية، في إصلاح الجهاز القضائي وذلك بتعزيز نظام العدالة لزيادة قدرته على مكافحة ظاهرتي الإفلات من العقاب والفساد، بما في ذلك وضع حد للاحتجاز المبالغ فيه قبل المحاكمة.

١٩- ونوّهت فرنسا بالجهود التي تبذلها بنن في مجال حقوق الإنسان وباختيار وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وسألت عما إذا كانت بنن تنوي إلغاء هذه العقوبة رسمياً. وفيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال، استفسرت فرنسا عن التدابير التي تعتزم بنن اتخاذها من أجل تعزيز المساعي الرامية إلى مكافحة الممارسات التقليدية من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وقتل الأطفال السحرة. ولاحظت أيضاً أن الممارسات المنافية لحقوق النساء والأطفال لا تزال متعددة، ومن ذلك الزيجات بالإكراه وشتى أشكال العنف الزوجي، واستفسرت عن الطريقة التي تنوي بنن انتهاجها لمكافحة التمييز ضد النساء بصورة أعم وما إذا كانت تنوي اعتبار الاغتصاب الزوجي والزواج بالإكراه فعلين جنائيين. وأوصت بأن تتخذ بنن الخطوات اللازمة لتعزيز مساعيها لمكافحة الممارسات التمييزية والعنف ضد النساء.

٢٠- ولاحظت لاتفيا أن ثمة زيادة في الاستثمارات في برامج التربية الوطنية وذكرت أن اليونيسيف أشارت إلى أن ميزانية التربية الوطنية قد ارتفعت من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٧، وأن الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قد زادت هي الأخرى. وشددت على ما لبرامج التربية الوطنية من مساهمة في تحسين وضع المجتمع المدني والنهوض بحقوق الإنسان تدريجياً. وشجعت بنن على مواصلة السير على هذا المنوال، واستفسرت عن الخطط التي تعتزم بنن تنفيذها مستقبلاً في هذا الاتجاه. وبالنظر إلى التعاون الإيجابي الذي تحقق مع

المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام ٢٠٠٧، طلبت لاتفيا معرفة ما إذا كانت بنن ستنظر في إمكانية توجيه دعوة دائمة لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارتها.

٢١- وأشارت الدانمرك مع التقدير إلى الأثر الإيجابي السائد في المنطقة وسلطت الضوء على التحديات التي لا تزال قائمة، مثل ممارسة التعذيب والعنف ضد النساء. ولاحظت باهتمام التعليقات التي قدمها الوفد بشأن الجهود التي تبذلها بنن من أجل توفير الحماية من التعذيب. وأوصت الدانمرك بنن بأن تقوم على وجه السرعة بتعديل قانونها الجنائي ليتمشى مع المعايير الدولية ذات الصلة، وضمان عدم جواز التذرع في المرافعات بأية أقوال تُنتَزع تحت التعذيب أو بالإكراه وعدم جواز التذرع بأوامر القيادة لتبرير ممارسة التعذيب. وفضلاً عن ذلك، أشارت إلى الشواغل التي أعربت عنها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب فيما يتعلق بالاحتجاز لدى الشرطة وممارسة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبالتالي، أوصت الدانمرك بنن بأن تبدي قدراً أكبر من الصرامة في منع التجاوزات أثناء الاحتجاز لدى الشرطة، والتعذيب وسوء المعاملة، وإقامة دعاوى جنائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات. ومع تقديرها لتعهد بنن بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، أوصت الدانمرك بنن أيضاً بأن تعمد، دون مزيد من التأخير، إلى إنشاء آلية وقائية وطنية فعالة ومستقلة وذلك عملاً بتوصية لجنة مناهضة التعذيب. ووجهت الدانمرك الانتباه أيضاً إلى ضرورة التصدي بجدية لظاهرة الزواج بالإكراه، وهي الظاهرة التي تظل مستحكمة رغم أحكام قانون الأسرة الجديد. وبالتالي، أوصت الدانمرك بنن بتعزيز التدابير التي تكفل للنساء عدم التعرض بعد الآن للزواج بالإكراه. ويمكن تدعيم هذا التوجه بوضع وتنفيذ تدابير تثقيفية شاملة بشأن أحكام قانون الأحوال الشخصية والأسرة وغيره من القوانين ذات الصلة.

٢٢- ورحب الكرسي الرسولي بامتناع بنن عن تنفيذ أي حكم بالإعدام منذ عام ٢٠٠٤ وأوصى بنن بمواصلة جهودها في سبيل إلغاء عقوبة الإعدام كلية، ومن ثم احترام الحق في الحياة. وإذ لاحظ أن ظاهرة الاتجار بالأطفال لا تزال بادية للعيان، فقد طلب تقديم المزيد من المعلومات عن التدابير الإضافية التي تتوخاها بنن من أجل القضاء على هذه الظاهرة. وفيما يتعلق بقتل الأطفال الذين يقال إنهم سحرة، أوصى الكرسي الرسولي بنن بتنظيم حملة توعية للتصدي للمعتقدات التقليدية المضرة بحقوق الأطفال، ولا سيما حقهم في الحياة. واستفسر أيضاً عن التدابير التكميلية المتوخاة للدفاع عن حق الطفل في الحياة، ولا سيما الرُّضَّع.

٢٣- وأشارت كوت ديفوار باهتمام إلى أن بنن تُعدّ من رواد حرية التعبير ونوّهت بالجهود التي بذلتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورحبت باعتماد قانون الأحوال الشخصية والأسرة الذي يعزز حماية النساء والفتيات، كما رحبت بتنفيذ خطة الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المتعلقة بالقضاة والنظام القضائي. وأوصت أيضاً بأن تكثف الأوساط الإنسانية في المجتمع الدولي تعاونها مع بنن بغية تعزيز قدراتها على تحسين الأوضاع في السجون. كما أوصت بأن تقدم الوكالات الإنمائية الدعم في سبيل تمكين النساء والفتيات من تحقيق استقلالهن الذاتي بصورة فعلية. واستفسرت أيضاً عما إذا كانت بنن تنوي التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

٢٤- ولاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أن بنن أجرت، في الأعوام الأخيرة، عدة انتخابات ناجحة اعتبرها مراقبون دوليون انتخابات حرة ونزيهة بوجه عام، وأنها أجرت، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، انتخابات محلية بعدما

أجلت عدة مرات، فاستفسرت عن الخطوات التي اتخذها بنن لضمان حرية ونزاهة هذه الانتخابات. ودعت بنن أيضاً إلى شرح كيفية تصديها لمسألة الفساد، وتقديم معلومات عن الخطوات الإضافية المزمع اتخاذها مستقبلاً.

٢٥- ولاحظت ماليزيا باهتمام أن بنن طبقت عدة مبادرات لاستئصال شأفة الفقر، بما في ذلك توفير تسهيلات الائتمانات الصغيرة. وأشارت ماليزيا، بصفتها بلداً نامياً، إلى التحديات التي واجهتها بنن وطلبت تقديم المزيد من المعلومات بشأن استراتيجية النمو للحد من الفقر.

٢٦- وشجّعت أذربيجان بنن على المواءمة بين تشريعاتها والمعايير الدولية وإعطاء قطاع التعليم مكانة بارزة. ورحبت بالزيادة في الميزانية المخصصة لقطاع التعليم، وبكون حصة الإنفاق على التعليم اليوم تمثل ٢٢ في المائة من مجموع الميزانية. كما لاحظت عزم السلطات على التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة ودعت بنن إلى مكافحة ظاهرة الاتجار بالنساء واستغلالهن للأغراض الجنسية. وأعربت عن رغبتها في معرفة التدابير التي تتوخاها بنن لحل مشكلة الأطفال المنقطعين عن المدرسة والذين يعملون في الشوارع، ولتقليص التفاوتات الإقليمية بين القرى والمدن.

٢٧- ورحبت أنغولا بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان الذي يعمل على تيسير إجراء مشاورات بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة. وأشارت إلى أن بنن تشكل نقطة مرجعية في أفريقيا من حيث العمل بالديمقراطية، إذ أجريت انتخابات منتظمة تميزت بالتغييرات السلمية التي شهدتها السلطات السياسية. واقترحت أن تنظر بنن في إمكانية تنفيذ توصيات محددة صادرة عن هيئات المعاهدات بغية تحسين مؤشرات بعينها في مجال حقوق الإنسان. وطلبت من السلطات إحاطتها بما تقوم به في سبيل تحسين الظروف في السجون ولحل مشكلة الأمية، ولا سيما الأمية في أوساط الإناث.

٢٨- ورد وفد بنن على مختلف الأسئلة التي أثيرت، ولا سيما ما تعلق منها بمسألة الاتجار بالأطفال، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة موجودة وأنها أصبحت كارثة على البلد، بسبب الفقر أيضاً. وقال إن ثمة تعاوناً حثيثاً مع البلدان المجاورة للتصدي لهذه الظاهرة، وقد اعتمد تشريع محلي لتجريم الاتجار بالأشخاص. وأضاف أن ثمة تدابير أخرى تشمل إنشاء لجان أقاليمية ومحلية لمنع استغلال الأطفال، ووحدات الشرطة لحماية الأحداث؛ على أن ذلك لا يشكل حلاً نهائياً لهذه الظاهرة، ذلك أن القضاء عليها يتطلب بذل جهود متواصلة. أما فيما يتعلق بمسألة العنف المترلي والممارسات التقليدية الضارة بالنساء والأطفال، فقد شدد الوفد على ضرورة وضع الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٧ موضع التنفيذ. واستطرد قائلاً إن بنن بصدد إدراج أحكام تتعلق بحظر العنف ضد النساء عن طريق قانون خاص، يتناول الاغتصاب والعنف المترلي والسلامة البدنية للمرأة، وأنها أيضاً بصدد إدراج تعريف للتعذيب في التشريع الداخلي. أما فيما يتعلق بالممارسات التقليدية الضارة، بما فيها مسألة "الأطفال السحرة"، فقد اتخذت تدابير للتصدي لها ولتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل.

٢٩- وفيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، قال الوفد إن بنن قد وافقت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على إنشاء آليات وطنية لمنع التعذيب، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، عقدت حلقة دراسية وطنية بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري. وقُدّمت توصيات وأُنشئت لجنة للمتابعة تتألف من ١٠ أعضاء قامت بوضع مشروع قانون بشأن منع التعذيب ينتظر إقراره حالياً من قبل اللجنة الوطنية لتدوين التشريعات.

وبالإضافة إلى ذلك، تعكف بنن على الإعداد للزيارة التي ستقوم بها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب. وعن مسألة السجون، قالت بنن إن عشرة سجون جديدة ستشيّد في العامين القادمين، ثمانية منها تموّل من الميزانية الوطنية، واثنان بدعم من بلجيكا. وفيما يتعلق بالظروف السائدة في السجون، فإن المشكلتين الرئيسيتين تكمنان في الاكتظاظ وسوء نوعية الغذاء. على أن وفد بنن ذكر أن حملات محو الأمية وأنشطة إعادة التأهيل قد بدأت في السجون. أما فيما يتعلق بمسألة المثلية الجنسية، فإن هذه الظاهرة معروفة ولكنها هامشية. فالأسر لن تسمح البتة بأن يُقدّم أبناؤها إلى المحكمة بسبب جرم من هذا القبيل، وبالتالي لم يصدر حتى الآن أي حكم جنائي في قضية تتعلق بهذا الجرم، رغم أن القانون قد نص عليه. وابتداءً من العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أصبح التعليم في المرحلة قبل المدرسية وفي المرحلة الابتدائية مجانياً. والهدف من هذه الخطوة، بالنسبة للتعليم في المرحلة قبل المدرسية، هو رفع نسبة الالتحاق بالمدارس من ٤ إلى ١٥ في المائة من الآن إلى عام ٢٠١٥. وتشمل التدابير التي اتخذت بهذا الخصوص توظيف المزيد من المعلمين، وزيادة الهياكل الأساسية والمناهج الدراسية وتحسينها. وهناك تدابير أخرى تشمل تعيين مشرفين، وتحسين البرامج، وتوفير كتب مدرسية جديدة، وضمان وجود مدارس في المناطق المحرومة والنائية، فضلاً عن بناء مساكن للمعلمين. وعن مسألة محو الأمية للكبار، تتوخى بنن تدريب المدربين، علاوة على إقرار سياسة وطنية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن محو الأمية. وتراعي خطة العمل ذات الأولوية الرامية إلى الحد من الفقر مسألة محو الأمية على وجه التحديد، وستُتّخذ في القريب العاجل إجراءات في هذا الاتجاه تكفل للذين لم يحصلوا على التعليم المشاركة في تنمية البلد.

٣٠- وفيما يتعلق بمسألة أزمة الغذاء العالمية، فقد اتخذت بعض التدابير الفورية مثل إعفاء سلع أساسية كالأرز والسكر والحليب، إلخ.، من الرسوم الجمركية. وعلاوة على ذلك، حددت بنن أسعار هذه المنتجات الرئيسية، وهي تراقب الأسعار يومياً. كما منحت بنن للوحدة الوطنية للأمن الغذائي إعانة بعدة مليارات من أجل جمع الغذاء الذي يباع للسكان بسعر أرخص. وتنوي بنن على المدى البعيد تحسين إنتاجيتها الزراعية بوسائل منها تحسين الممارسة الزراعية، وتحسين خصوبة الأراضي، والنهوض بإدارة موارد المياه، وزيادة أنواع البذور. وعن مسألة مياه الشرب، تتوخى بنن تعزيز قدرتها على توزيع مياه الشرب في المدن، وهي بصدد بحث إمكانية تخفيض سعر الماء وذلك بخصخصة عمليات بناء وتشغيل شبكات المياه، ويجري بذل جهود خاصة لدعم التأهيل المهني للعاملين المحليين في قطاع المياه. وتعمل بنن أيضاً على تعزيز مبادرة توفير المياه في المناطق الحضرية غير المشمولة بخطة استثمارية للهيئة الوطنية للمياه، ويجري الحفر في مناطق نائية جداً؛ ويتوقع حفر ١٠٠ بئر في مناطق ريفية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، تُستخدم الائتمانات الصغيرة للمساعدة على حل مشاكل الفقر التي يعاني منها الشباب، ولا سيما النساء.

٣١- أما عن مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فقد سُنّ قانون في عام ٢٠٠٣ لحظر هذه الممارسة كما اتخذت تدابير شتى بما في ذلك تنفيذ برامج تدريبية، بمساعدة منظمات غير حكومية، لفائدة قادة الرأي العام وممارسي عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإقامة دعاوى جنائية ضد الأفراد الذين يمارسون هذه العمليات، وتنظيم حملات لإذكاء وعي موظفي الجهاز القضائي وأفراد الشرطة والسكان، فضلاً عن توجيه ممارسي هذه العمليات نحو أنشطة أخرى بهدف استئصال شأفة هذه الممارسة التقليدية التي تحط من شأن المرأة والمجتمع برمته. وتتولى وزارة شؤون الأسرة مهمة القضاء على هذه الممارسة على المستوى الوطني، علماً بأن بنن تتعاون، علاوة على ذلك، مع بلدان الجوار ومع شركائها من أجل التوصل إلى اتفاق في هذا الخصوص. وأخيراً،

تساهم التدابير المتعلقة بإلحاق الأطفال بالمدارس ورفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة في القضاء على هذه الممارسة أيضاً. وتكمن إحدى الصعوبات المطروحة في هذا المجال في سهولة حركة الأشخاص من وإلى البلدان المجاورة.

٣٢- ورحبت كوبا بالروح الإيجابية التي أبدتها بنن وباستعدادها لمواصلة العمل للتغلب على المشاكل التي تواجهها وعزمها على ذلك. ونوّهت بالخطوات التي اتخذتها بنن في سبيل إقامة نظام مؤسسي يكفل حماية حقوق الإنسان وتنفيذ برامج وتدابير محددة تكفل التمتع بهذه الحقوق وممارستها، ومن بينها التدابير التي اتخذت للحد من الفقر، وخفض معدل الأمية، وتعزيز الحق في الصحة لصالح أفقر قطاعات المجتمع وأكثرها ضعفاً. وقد أتاحت بنن، رغم محدودية مواردها، مجانية التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية، فضلاً عن خدمات صحية للأطفال حتى سن الخامسة وللأشخاص المصابين بالإيدز. وأعربت كوبا عن رغبتها في الانضمام إلى الحوار مع بنن وإلى ندائها لتوفير التعاون الدولي من أجل دعم الجهود التي تبذلها. وتود كوبا تشجيع بنن على المضي قُدُماً في إحراز المزيد من التقدم، لا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٣- وبالإشارة إلى مسألة التمييز ضد الأطفال المعوقين، أوصت آيرلندا بنن بوضع سياسة وطنية واتخاذ المزيد من التدابير فيما يتعلق بالمعوقين من أجل إتاحة حصول الأطفال المعوقين على الخدمات الاجتماعية والصحية، واستفسرت عن الجهود التي بذلتها في هذا الصدد. وبالإشارة إلى رأي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ومفاده أن القوانين التي تحرّم العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين المثليين الراشدين مخالفة للفقرة ١ من المادة ١٧ والمادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تدعو آيرلندا بنن إلى نزع صفة التجريم عن العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين المثليين الراشدين.

٣٤- ولاحظ المغرب بارتياح الجهود التي بذلتها بنن من أجل صياغة تقريرها. ونوه أيضاً بجهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتدعيم الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وهو ما يتجلى في إنشاء إطار مؤسسي يتميز باستحداث مؤسسات وآليات تكفل حماية حقوق الإنسان. ولاحظ أيضاً بارتياح أن للتشريع الدولي في بنن الأولوية على التشريع الوطني، وأن قوانين رئيسية قد اعتمدت مثل تلك المتعلقة بالطفل والأسرة. ورحب أيضاً بالتدابير التي اتخذت لضمان الحق في التعليم وبالسياسيات المكرسة لتوفير التعليم الابتدائي مجاناً، ولاحظ باهتمام الجهود التي بذلتها بنن لضمان الحق في الصحة. وأشار إلى أن النداء من أجل تقديم مساعدة دولية هو نداء يكتسي بالتالي أهمية حاسمة ومن ثم دعا الوفد إلى أن يحدد، إن أمكن، المجالات ذات الأولوية التي يود الحصول فيها على مساعدة خاصة.

٣٥- وأعربت الجمهورية العربية السورية عن تقديرها لإنشاء مؤسسات جديدة لحماية حقوق الطفل والنهوض بها، مثل اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل والوحدة الوطنية لرصد وتنسيق أنشطة حماية الطفل، فضلاً عن لجان القرى التي أنشئت لمكافحة الاتجار بالأطفال. واستفسرت عن الجهود التي بذلت لمكافحة الأمية، ولا سيما في أوساط النساء، وعن التدابير التثقيفية الشاملة التي اتخذت بخصوص أحكام قانون الأحوال الشخصية والأسرة وغيره من القوانين التي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة.

٣٦- ولاحظت بنغلاديش أن الوضع في بنن مشجع بوجه عام وأشارت إلى الجهود المبذولة لرفع معدل قيد البنات والبنين في المدارس، ورحبت بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل والوحدة الوطنية لرصد وتنسيق

أنشطة حماية الطفل. ونوّهت بالتقدم الكبير الذي أحرزته بنن، وأوصت مع ذلك بدعم المجتمع الدولي للجهود الوطنية وذلك بتوفير ما يلزم من موارد. وأشارت إلى إمكانية معالجة بعض المشاكل التي تواجهها بنن حالياً وذلك باتخاذ تدابير إدارية وقانونية، علماً بأن هناك مشاكل أخرى عديدة لها صلة بقلة الموارد، وتعزيز الجهاز القضائي ونظام القضاء، وتحسين الاوضاع في السجون وظروف الاحتجاز، والحصول على المياه الصالحة للشرب، وتوفير التعليم المجاني، وبناء القدرات في مجالات محددة. وطلبت أيضاً معلومات عن تجربة بنن في مجال التضامن والدعم الدوليين، ولا سيما في مجال إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوقعاتها في هذا الخصوص.

٣٧- ورحبت جمهورية كوريا بالجهود التي بذلتها بنن لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واستفسرت عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ توصية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي دعت فيها إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس لكي تحل محل اللجنة البنينية المعنية بحقوق الإنسان التي توقفت عن العمل. وإذ لاحظت جمهورية كوريا أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أعربت في عام ٢٠٠٤ عن قلقها بشأن الوضع فيما يخص تعدد الزوجات، فقد طلبت من الوفد تقديم مزيد من التفاصيل بهذا الخصوص. واستفسرت أيضاً عما إذا كانت بنن قد وضعت تعريفاً واضحاً للتعذيب وأدرجته كجريمة في قانونها الجنائي، على نحو ما أوصت به لجنة مناهضة التعذيب. وشددت أيضاً على أهمية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء، وشجعت بنن على تكثيف الجهود التي تبذلها لكي تكفل لشعبها الحق في الغذاء وحقوق الإنسان الأخرى جميعها.

٣٨- ورحبت السنغال بالجهود التي بذلتها بنن للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، كما رحبت بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالمعوقين، وإعمال الحق في التعليم، وإتاحة الحصول على مياه الشرب، وهي المجالات التي لاحظت اليونيسيف إحراز تقدم كبير بشأنها. وفيما يتعلق بالقيود والتحديات التي حددتها بنن، نوّهت السنغال بتحلي بنن بالإرادة السياسية وشجعت المجتمع الدولي على منح بنن مساعدة تقنية. واستفسرت عما إذا كانت بنن قد شرعت في إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي وقّعت عليها في عام ٢٠٠٥.

٣٩- وأشادت نيجيريا بالنهج الجامع الذي انتهجته بنن لإعداد تقريرها الوطني ورحبت بتصديقها على مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولاحظت باهتمام عزم بنن على تعزيز هياكلها الخاصة بحقوق الإنسان وتمكين الأفراد من رفع قضاياهم بموجب إجراء بسيط، وتمكين المحاكم من القيام بدور في حماية الحقوق الأساسية. ونوّهت أيضاً بالبرامج والمشاريع التي نفذتها بنن في مجال الصحة. كما نوّهت بالجهود التي تبذلها في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال، وأعادت التأكيد على أن نيجيريا ستواصل تعاونها مع بنن فيما تبذله من مساعٍ. وطلبت كذلك معرفة الكيفية التي تمكنت بها بنن من سد الهوة بنجاح بين معدلات التحاق البنين والبنات بالمدرسة. وأوصت نيجيريا بنن بمواصلة التركيز على مسألة استئصال شأفة الفقر وكفالة الرفاه العام لسكانها. ودعت المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها بنن من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠- ورحبت مصر بالالتزامات التي قطعتها بنن على نفسها إزاء شتى الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. ونوّهت بالتقدم الكبير الذي أحرزته بنن في مجال الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ملاحظة أن الديمقراطية في بنن، القائمة على التعددية الحزبية، هي مثال للاستقرار رغم افتقارها للموارد وللقدرات الوطنية. ونوّهت أيضاً بالمستوى العالي الذي بلغته بنن في مجال التصديق على الصكوك الدولية

والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي مجال إنشاء الإطار المعياري والمؤسسي اللازم. وتعكس هذه التدابير مدى التزام بنن بضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستفسرت مصر عما إذا كانت بنن قد حددت، في سياق التماسها الدعم الدولي لتعزيز قدرتها في مجال حقوق الإنسان، استناداً إلى أولوياتها الوطنية، تدابير أو مشاريع معينة يمكن أن تشملها المساعدة الدولية. وأشارت في هذا الصدد إلى أن صندوقاً طوعياً مخصصاً للاستعراض الدوري الشامل قد أنشئ وهو مكرس تحديداً لتنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل، وسألت عما إذا كان بوسع بنن تزويد مجلس حقوق الإنسان بقائمة بهذه التدابير والمشاريع قبل اعتماد النتيجة النهائية للاستعراض في حزيران/يونيه. واستفسرت أيضاً عما إذا كانت بنن تنوي التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤١- ولاحظت تونس باهتمام العرض الذي قدّمته بنن وتقريرها بشأن الإطار التشريعي والمؤسسي الذي اعتمدته لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ورحبت بعزم بنن على مواصلة الإصلاحات التي اضطلعت بها على مدى السنوات القليلة الماضية بهدف إرساء دعائم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونوّهت بمختلف مشاريع القوانين التي يجري النظر فيها، بما فيها القانون المتعلق بحرية الصحافة وعدم تجريم المخالفات ذات الصلة الواردة فيه. ومن بين التدابير المختلفة التي نوّهت بها تونس تلك الرامية إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس عن طريق مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية، واستفسرت عن الصراع الذي خاضته بنن لمكافحة الأمية بوجه عام، والأمية في أوساط النساء بوجه خاص. وأوصت تونس بنن بمواصلة الجهود التي تبذلها لضمان زيادة تعزيز حقوق النساء ولا سيما حقوق الفتيات في مجالي التعليم والرعاية الصحية.

٤٢- ونوّهت هولندا بالتزام بنن بالاستعراض الدوري الشامل وبالعمل الذي اضطلعت به لإنشاء إطار قانوني ووضع سياسات في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت باهتمام أيضاً الجهود المبذولة لضمان حرية الصحافة. وأشارت إلى قلق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إزاء عدم علم الجمهور أساساً بإجراء تقديم الشكاوى الفردية أمام المحكمة الدستورية واستفسرت عن السبيل الذي ستتبعه بنن لإذكاء الوعي بهذا الإجراء ومعالجة هذا النقص في المعلومات الذي يؤدي إلى عدم توفر إمكانية اللجوء إلى العدالة. ورحبت أيضاً بكون بنن قد أوقفت في الواقع تنفيذ عقوبة الإعدام منذ عام ١٩٨٧، ودعت الحكومة إلى إلغاء عقوبة الإعدام بصفة دائمة. وطلبت المزيد من المعلومات بشأن استنتاجات اللجنة المتعددة الاختصاصات التي تبحث في إمكانيات إلغاء هذه العقوبة. وإذ رحبت هولندا بالجهود التي تبذلها بنن لتحسين ظروف المحتجزين، فقد لاحظت الشواغل التي أعربت عنها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب في هذا الصدد. وأوصت هولندا بنن باتخاذ تدابير بحيث تكون الظروف السائدة في السجون متوافقة مع المعايير الدولية. ونوّهت أيضاً بالمشاريع والبرامج والقوانين الجديدة التي وضعتها بنن لحماية الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال والمعوقون. وأضافت هولندا أنه رغم هذه المبادرات الجيدة، لا تزال هناك ممارسات مثل استغلال الأطفال والاتجار بهم وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتحرش الجنسي. وبالتالي فقد أوصت بنن بمواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها لتوفير حماية قانونية أفضل للفئات الضعيفة وضمان حقوقها على أرض الواقع.

٤٣- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بالردود على الأسئلة التي طُرحت سلفاً، بما في ذلك ما تعلق منها بتعزيز فرص الحصول على التعليم والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ونوّهت بالعمل الذي اضطلعت به بنن لإنشاء آلية وقائية وطنية على نحو ما حدده البروتوكول الاختياري وأعربت

عن رغبتها في مواصلة تعاونها الثنائي مع بنن في هذا الصدد. وأوصت المملكة المتحدة بنن باتخاذ تدابير تكفل وضع تعريف للتعذيب وإدراجه كجريمة محددة في قانونها الجنائي. ورحبت أيضاً بالإصلاحات التشريعية التي أجرتها بنن من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة وحماية حقوق الأطفال، ومن ذلك تحديداً اعتماد تشريع يحظر الممارسة المتمثلة في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ولكنها لاحظت أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد أعربت عن قلقها إزاء استمرار بعض أشكال هذه الممارسة في بعض القرى، وأشارت إلى القلق الذي أُعرب عنه إزاء عدم وجود قوانين محددة تعاقب على العنف المترلي والاتجار بالنساء. وأعربت المملكة المتحدة أيضاً عن قلقها إزاء العدد الكبير من المراهقات اللائي تعرضن للاتجار بهن في بلدان أخرى لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل في المنازل، واستفسرت عما إذا كانت بنن تخطط للقيام بمزيد من العمل في هذه المجالات، وأوصت بأن تتخذ مزيداً من الخطوات لوضع وإنفاذ قوانين تعاقب على العنف المترلي والاتجار بالنساء والأطفال، وضمان مراجعة القوانين القائمة التي تحظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإنفاذها في جميع أنحاء البلد. وأشارت المملكة المتحدة أيضاً إلى الشواغل التي أعربت عنها لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن الأوضاع المتردية في السجون، بما في ذلك الاكتظاظ وسوء المعاملة وما يعانيه النظام القضائي من حالات تأخير في إتمام الإجراءات، واستفسرت عن التدابير التي اتخذتها بنن لمعالجة هذه المسائل والتصدي لظاهرة إفلات موظفي إنفاذ القوانين من العقاب.

٤٤- وأشارت بوركينا فاسو إلى أن القيود والصعوبات التي تواجهها بنن في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان شائعة في كثير من البلدان النامية، وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالنظر عن كثب في مدى فعالية المساعدة المقدمة لهذه البلدان، ملاحظةً أن الصعوبات الاجتماعية لا تزال تحد من فعالية الدفاع عن بعض الحقوق، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، وهي صعوبات تواجهها عدة دول أفريقية، واستفسرت عما إذا كانت بنن تعتزم التصدي للممارسات الضارة التي تحد من التمتع الكامل بالحقوق.

٤٥- ونوّهت باكستان بالمشاورات الواسعة التي أجرتها بنن مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة لإعداد التقرير الوطني. وأشارت إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها بنن والخطوات التشريعية والقضائية والإدارية التي اتخذتها لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها. ولاحظت أيضاً مع التقدير الجهود المبذولة لمعالجة بعض من الشواغل الرئيسية مثل تلك المتصلة بالحق في التعليم، والحق في حياة كريمة، وحرية التعبير، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق المعوقين، ووحدة الأسرة. كما لاحظت إقرار بنن بالتحديات المستمرة والمتبقية، بما فيها الافتقار إلى الموارد والتخلف. وأعربت عن الأمل في أن تتلقى بنن ما يلزم من الدعم التقني والمادي من المجتمع الدولي. واستفسرت عن الخطوات التي اتخذتها بنن لإذكاء الوعي بالفرص المتاحة للناس لعرض قضاياهم على المحكمة الدستورية.

٤٦- وإذ لاحظت إيطاليا أن بنن قد أوقفت في الواقع تنفيذ أحكام الإعدام منذ عدة أعوام، فقد أشارت إلى أن اتخاذ خطوات حاسمة لإلغاء عقوبة الإعدام سيكون موضع ترحيب خاص. واستفسرت عما إذا كانت بنن تعتزم اتخاذ تدابير في هذا الاتجاه في القريب العاجل. ومع ترحيبها بالجهود المبذولة في قطاع العدالة، والتي أدت إلى إنشاء إطار قانوني إيجابي إلى حد ما، فقد أشارت إلى الصعوبات التي ووجهت في إعمال الحقوق الفردية في الواقع، وهي صعوبات ناشئة في الغالب عن استحكام بعض أوجه الحيف أو المعتقدات المرتبطة بتقاليد معينة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الأطفال والنساء، حيث يتجلى بوضوح أكبر عدم وجود استراتيجية لتسهيل التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وسألت عما إذا كانت سلطات بنن تتوخى تحسين أدائها في هذا المجال.

٤٧- وأشارت سلوفينيا إلى متطلب إدراج المنظور الجنساني كلية في الاستعراض الدوري الشامل واستفسرت عن الخطوات التي اتخذتها بنن للامتثال لهذا الشرط في المشاورات التي أجرتها، وفي إعداد التقرير الوطني، وفي المراحل القادمة للاستعراض. وأوصت سلوفينيا بنن بأن تدرج المنظور الجنساني بصورة منهجية ومستمرة في عملية متابعة الاستعراض.

٤٨- ورحبت تشاد بالجهود التي تبذلها بنن لإعمال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبإتاحة التعليم الابتدائي مجاناً، ونوّهت ببرنامج الائتمان الصغير الموجه نحو أكثر القطاعات فقراً لمزاولة أنشطة مدرة للدخل. ودعت الشركاء الإنمائيين إلى تقديم كل ما تحتاج إليه بنن من مساعدة لتنفيذ برنامجها الإصلاحي الرامي إلى الحد من الفقر في البلد. واستفسرت عما إذا كانت هناك أية آلية قانونية أو تعاونية على المستوى دون الإقليمي أو مع البلدان المجاورة للتصدي لمشكلة الاتجار بالأطفال.

٤٩- ونوّهت المكسيك بالجهود التي بذلتها بنن للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ولتنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل، وبالأخص ما يتعلق منها باعتماد خطة عمل لمنع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي. وأوصت المكسيك بنن بالعمل على إنجاح زيارة المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، وهي الزيارة التي يمكن أن تساهم في الجهود التي تبذلها بنن من أجل حماية الأطفال. وأشارت أيضاً إلى العقبات التي تواجهها بنن لا سيما في مجال إقامة العدل. وأوصت المكسيك بنن بتعزيز تعاونها مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وذلك بقبول الزيارات، والرد على الرسائل، والتدابير العاجلة، وأسئلة الإجراءات الخاصة. كما نوّهت بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام ودعت بنن إلى النظر في إلغاء هذه العقوبة والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وطلبت أيضاً مزيداً من المعلومات عن الخطوات التي اتخذتها بنن في إطار البرنامج الوطني لحقوق الإنسان استكمالاً للتدابير القائمة من أجل تعزيز مساعيها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥٠- ورحبت جنوب أفريقيا بالجهود التي بذلتها بنن في مجال الحق في التعليم رغم مواردها المحدودة. وطلبت تقديم مزيد من المعلومات بخصوص الوضع في مجال توفير السكن اللائق في ضوء التدابير التشريعية التي اتخذت في هذا الصدد. وأوصت بنن باستكشاف السبل التي تمكن من الدخول في شراكة مع المجتمع الدولي في سياق التعاون الدولي لتقديم مساعدة تقنية للتصدي للتحديات الناجمة عن الحالة الاقتصادية الصعبة. وأوصت جنوب أفريقيا بنن بالمضي قُدُماً في تسريع استراتيجياتها الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر بغية تمكين المجتمعات المحلية الفقيرة، ولا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى، من التحرر الاقتصادي.

٥١- ونوّهت موريتانيا بالجهود المبذولة في سياق مكافحة الفقر وحماية قطاعات المجتمع الأكثر حرماناً. وسألت بنن عن المبادرات التي اعتمدتها لمكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأوصتها بإيلاء مزيد من الاهتمام لزيادة نسبة الفتيات الملتحقات ببرامجها التعليمية، الأمر الذي سيساهم بالتأكيد في مكافحة هذه الممارسة.

٥٢- ورحب السودان بالدور الهام الذي تؤديه بنن في إطار مجموعة البلدان الأقل نمواً وبالجهود التي تبذلها في سبيل تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك هدف الحد من الفقر والعمل بنظام مجانية التعليم. وأوصى السودان بنن بأن تُطلع أقل البلدان نمواً على

الجهود التي تبذلها للتغلب على التحديات التي تعترضها في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي مع غيرها من البلدان النامية والمتقدمة على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

٥٣- وفيما يتعلق بمنصب "ملك بنن"، أشار وفد بنن إلى أن هذا المنصب هو تقليدياً منصب شرفي له صلة بجملة أمور منها القبائل والعشائر التي تعتبر اليوم قادة الرأي العام. وهو يقوم بالفعل بدور هام في معالجة بعض النزاعات الصغيرة. أما فيما يخص المعونة التي ترغب بنن في الحصول عليها لتوفير مستوى معيشي لائق، فلاحظت أن ثمة إجراءات اتخذت ولكن الحاجة إلى الأموال لا تزال قائمة. وأضاف أن ثمة إرادة لحل المشاكل الاجتماعية، وهو ما يتجلى في الميزانية: فلأول مرة تتجاوز قيمة الميزانية مليون مليار من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وقال إن بنن تود الحصول على معونة إضافية لتوفير أسباب الراحة الأساسية، مثل المستوصفات الطبية والمدارس. وقد قدمت عدة بلدان معونة بالفعل ولكن المطلوب هو إقرار "خطة مارشال" لبنن. وأضاف أن الوضع الراهن يساعد على شرح المسائل المتعلقة بالهجرة. وأضاف قائلاً إن المطلوب أيضاً هو المساعدة من أجل تحسين التجارة. وعن مسألة المعوقين، قال الوفد إن بنن ليست طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولكنها ستنظر في هذه المسألة. وذكر أن العديد من التدابير قد اتخذت في المنظومة القانونية الوطنية.

٥٤- وفيما يتعلق بالفساد، ثمة قانون لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة معروض حالياً على الجمعية الوطنية واللجنة القانونية. وقد دعا رئيس الجمهورية، فضلاً عن ذلك، إلى "مسيرة خضراء" لمناهضة الفساد. ووفقاً لآخر التحليلات، لم يُقضَ على الفساد في بنن بعد قضاءً مبرماً، ولكن بنن بصدد اتخاذ تدابير لبلوغ مستوى ينعدم فيه الفساد تماماً بحلول عام ٢٠١٥. وبخصوص تعدد الزوجات، ذكر أنه بات محرماً في بنن منذ اعتماد قانون الأحوال الشخصية والأسرة. وأضاف أن تدابير قد اتخذت لإذكاء الوعي العام، بمساعدة منظمات غير حكومية، لضمان إحاطة جميع القطاعات علماً بذلك. وعن الجهاز القضائي، ثمة انتقاد شائع يوجه لهذا الجهاز، وهو تأخر المحاكم في تناول القضايا، الأمر الذي يعزى في الغالب إلى نقص الموظفين. وقال إن الدولة تعكف على تعيين المزيد من الموظفين، وإن قانوناً جديداً بشأن تنظيم الجهاز القضائي قد اعتمد، وهو ينص على إنشاء محاكم الدرجة الأولى ومحكمتين للاستئناف. أما عن مسألة عقوبة الإعدام، فقال إن بنن علقت تنفيذ هذه العقوبة ومن ثم لم ينفذ حكم الإعدام في أيٍّ من المحكوم عليهم بالإعدام. وتابع قائلاً إن إحدى الصعوبات التي يتعين على بنن معالجتها في الأشهر القليلة القادمة هي التوجس من أن تصبح بنن ملاذاً لأفراد عصابات الإجرام من البلدان المجاورة. إلا أنه بالنظر إلى أن هناك تعاوناً ممتازاً مع البلدان المجاورة، فستتمكن بنن من التغلب على هذه المشكلة التي تبعث مع ذلك على القلق الشديد في الوقت الحاضر. وسيتحول وقف تنفيذ عقوبة الإعدام مؤقتاً إلى سياسة رسمية.

٥٥- وأعرب رئيس الوفد عن شكره الخالص لجميع الحاضرين، وأبدى ارتياحه للجو الذي ساد وللمناقشات المثمرة التي دارت. ولاحظ أن العديد من الشواغل التي أعرب عنها تتعلق بالحقوق والحريات في بنن، ولكنه شدد على أن البنينين على علم بهذه المشاكل. ففي بنن إرادة سياسية واضحة للنهوض بالحقوق الفردية وحمايتها. وبنن على استعداد للتعهد باتخاذ جميع التدابير اللازمة لجعل حقوق الإنسان حقوقاً فعلية وعالمية، وفقاً لما يقتضيه الاستعراض الدوري الشامل، وهي تطلب دعم المجتمع الدولي من أجل إعلاء شأن حقوق الإنسان في بنن.

ثانياً – استنتاجات و/أو توصيات

٥٦- وُجِّهت أثناء المناقشة التوصيات التالية إلى بنن:

١- أن تعزز تعاونها مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وذلك بقبول الزيارات، والرد على الرسائل، والتدابير العاجلة، فضلاً عن أسئلة الإجراءات الخاصة (المكسيك)؛

٢- أن تتخذ خطوات لتعزيز المؤسسات وهيئات حقوق الإنسان ولالتماس دعم المجتمع الدولي (البرازيل)؛

٣- أن تعمد، على نحو منهجي ومتواصل، إلى إدماج المنظور الجنساني في عملية متابعة الاستعراض (سلوفينيا)؛

٤- أن تعزز التدابير التي تكفل للنساء عدم التعرض بعد الآن للزواج بالإكراه. ويمكن تدعيم هذا التوجه بوضع وتنفيذ تدابير تثقيفية شاملة بشأن أحكام قانون الأحوال الشخصية والأسرة وغير ذلك من القوانين ذات الصلة (الدانمرك)؛

٥- أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز مساعيها الرامية إلى مكافحة الممارسات التمييزية والعنف ضد النساء (فرنسا)؛

٦- أن تنظر في إمكانية نزع صفة التجريم عن العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين المثليين الراشدين (بلجيكا)؛

٧- أن تواصل جهودها في سبيل إلغاء عقوبة الإعدام كلية، ومن ثم احترام الحق في الحياة (الكرسي الرسولي)؛

٨- أن تنظر في إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (المكسيك)؛

٩- أن تعمد، دون مزيد من التأخير، إلى إنشاء آلية وقائية وطنية فعالة ومستقلة وذلك عملاً بتوصية لجنة مناهضة التعذيب (الدانمرك)؛

١٠- أن تقوم على وجه السرعة بتعديل قانونها الجنائي ليتمشى مع المعايير الدولية ذات الصلة (الدانمرك)؛

١١- أن تنظم حملة توعية للتصدي للمعتقدات التقليدية المضرة بحقوق الأطفال، ولا سيما حقهم في الحياة (الكرسي الرسولي)؛

١٢- أن تعمد إلى تصنيف التعذيب كجريمة جنائية وفقاً للمادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والنص على أنه لا يجوز التذرع بإطاعة أوامر الرؤساء كمبرر لممارسة التعذيب (كندا)؛

١٣- أن تتخذ تدابير تكفل تعريف التعذيب كجريمة محددة وإدراجه بهذه الصفة في قانونها الجنائي (المملكة المتحدة)؛

١٤- أن تكفل عدم جواز التذرع في المرافعات بأية أقوال تُنتَزع تحت التعذيب أو بالإكراه وعدم جواز التذرع بأوامر القيادة لتبرير ممارسة التعذيب (الدانمرك)؛

١٥- أن تحقق في مزاعم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة وتقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى العدالة، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية (كندا)؛

١٦- أن تبدي قدراً أكبر من الصرامة في منع التجاوزات أثناء الاحتجاز لدى الشرطة، والتعذيب، وسوء المعاملة، وإقامة دعاوى جنائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات (الدانمرك)؛

١٧- أن تتخذ تدابير فعالة لضمان توافق الظروف السائدة في السجون مع المعايير الدولية (هولندا)؛

١٨- أن تتخذ مزيداً من الخطوات لوضع وإنفاذ قوانين تعاقب على العنف المترلي والاتجار بالنساء والأطفال، وضمان مراجعة القوانين القائمة التي تحظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإنفاذ هذه القوانين في جميع أنحاء البلد (المملكة المتحدة)؛

١٩- أن تطبق على نحو أفضل القوانين القائمة فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال والبشر (كندا)؛

٢٠- أن تعمل على إنجاح زيارة المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وهي الزيارة التي يمكن أن تساهم في الجهود التي تبذلها بنن من أجل حماية الأطفال (المكسيك)؛

٢١- أن تسرّع وتعزز الجهود التي تبذلها لوضع قوانين وسياسات للتصدي لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (كندا)؛

٢٢- أن تولي مزيدا من الاهتمام لزيادة نسبة الفتيات الملتحقات ببرامجها التعليمية، الأمر الذي يساهم قطعاً في مكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (موريتانيا)؛

٢٣- أن تشرع على سبيل الأولوية في إصلاح الجهاز القضائي وذلك بتعزيز نظام العدالة بحيث يكون أقدر على مكافحة ظاهرتي الإفلات من العقاب والفساد، بما في ذلك وضع حد للاحتجاز المبالغ فيه قبل المحاكمة (كندا)؛

٢٤- أن تنظر في إمكانية توسيع مجانية التعليم إلى غاية المرحلة الثانوية مستعينة في ذلك بدعم دولي هادف؛ والمضي قُدُماً في الحملة الإعلامية الرامية إلى التشجيع على إلحاق الفتيات بالمدارس (الجزائر)؛

٢٥- أن تواصل الجهود التي تبذلها لضمان زيادة تعزيز حقوق النساء ولا سيما حقوق الفتيات في مجالي التعليم والرعاية الصحية (تونس)؛

٢٦- أن تكثف الجهود التي تبذلها لتقديم الدعم والمساعدة المادية لأكثر الأسر تهميشاً وأقلها حظوة من أجل كفالة حقوق الأطفال على نحو فعال وذلك بوسائل منها توفير مستوى معيشي كاف وإعمال الحق في التعليم (بلجيكا)؛

٢٧- تشجع كوبا بنن على مواصلة إحراز التقدم لا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كوبا)؛

٢٨- تشجع جمهورية كوريا بنن على تكثيف الجهود التي تبذلها لتكفل لشعبها الحق في الغذاء وسائر الحقوق الأخرى (جمهورية كوريا)؛

٢٩- أن تواصل بنن التركيز على مسألة استئصال شأفة الفقر وكفالة الرفاه العام لسكانها (نيجيريا)؛

٣٠- أن تواصل عملها للتعجيل بتنفيذ استراتيجياتها الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر بغية تمكين المجتمعات المحلية الفقيرة، ولا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى، من التحرر الاقتصادي (جنوب أفريقيا)؛

٣١- أن تضع سياسة وطنية وأن تتخذ مزيداً من التدابير المتعلقة بالمعوقين من أجل إتاحة فرص للأطفال المعوقين للحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية (آيرلندا)؛

٣٢- أن تواصل تعزيز الجهود التي تبذلها لتوفير حماية قانونية أفضل للفئات الضعيفة وضمان إعمال حقوقها على أرض الواقع (هولندا)؛

٣٣- أن تستكشف السبل التي تمكّنها من الدخول في شراكة مع المجتمع الدولي في سياق التعاون الدولي لتقديم مساعدة تقنية للتصدي للتحديات الناجمة عن الحالة الاقتصادية الصعبة (جنوب أفريقيا)؛

٣٤- أن تُطلع أقل البلدان نمواً على الجهود التي تبذلها للتغلب على التحديات التي اعترضتها في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي مع غيرها من البلدان النامية والمتقدمة على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف (السودان).

٥٧- وسترد ردود بنن على هذه التوصيات في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.

٥٨- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة أو الدول التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها، ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

مرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Benin was headed by H.E. Mr. Honoré AKPOMEY, Directeur de Cabinet du Ministre de la Justice de la Législation et des Droits de l'Homme, and composed of eight members:

Mme Anne-Marie AKPOVO, Conseiller Technique Juridique au Ministère de la Prospective, du Développement et de l'Evaluation de l'Action publique;

M. Naïm AKIBOU, Chargé d'Affaires a.i. à la Mission Permanente du Bénin à Genève;

M. Thierry ALIA, Diplomate, Directeur des Droits de l'Homme au Ministère de la Justice, de la Législation et des Droits de l'Homme;

M. Yao AMOUSSOU, Premier Conseiller à la Mission Permanente du Bénin à Genève;

Mme Marie Gisèle ZINKPE, Chef de Service de la Vulgarisation et de la Promotion des droits de l'homme;

M. Dieudonné TODJIHOUNDE, Chef du Service des Associations et Organismes de défense des Droits de l'Homme à la Direction des droits de l'homme du Ministère de la Justice, de la Législation et des Droits de l'Homme;

M. Erick Martial HACHEME, Juriste, Chef du Service de Protection et Défense des Droits de l'Homme par intérim;

Mme Nadia FAGNISSE, Juriste, en service à la Direction des Droits de l'Homme.

- - - - -